

المخابرات (شين بيت) هي التي تقرر كل شيء بالنسبة للمعتقل ، والقضاة العسكريون هم مجرد مظنين في مسرحية المحكمة العسكرية .

لقد صرخ بشير الخيري بالقضاة العسكريين اثناء محاكمته : اذا كنتم لا تصدقوني ، تعالوا معي الى سراديب بناية الحكم العسكري في رام الله على بعد امتار قليلة من قاعة هذه المحكمة لكي تروا بانفسكم صنوف الضرب والتعذيب ، فرفض القضاة طلبه مدعين ان « هذا ليس من شأن القضاة » ! (ص ٨٠) .

وتصف الكاتبة « فنون » التعذيب التي يلجأ اليها المعتقلون : المعتقل العربية تدخل الى غرفة للمومسات اليهوديات يضرينها حتى فقدان الوعي بعد تمزيق ملابسها . الشباب يضربون بالهراوات والايدي والارجل ، يعلقون من ايديهم لساعات طويلة ، يعذبون بالتيار الكهربائي وغير ذلك مما يدفع سلطات السجن الى منع الحماية من زيارتهم أشهر طويلة ، حتى تزول آثار التعذيب . البعض ماتوا في السجن بسبب التعذيب مثل قاسم ابو عكر من القدس والبعض اصابهم الجنون مثل نظمي جاد عيد من بيت لحم والبعض اصابهم الشلل الدائم مثل لطفي الحواري وغيرهم .

وفي أحد أيام العام ١٩٦٩-شاهدت الحماية احد القضاة العسكريين في المحكمة العسكرية في رام الله وقد أعياه التعب واحمرت عيناه فسألته عن السبب ، فأجاب ، انه سهر الى ما بعد منتصف الليل ، حيث كان يحاكم طلاب المدارس الذين تظاهروا في تلك الايام ويقال لها ان هذه المحاكمة لا تنفي « بل يجب اطلاق الرصاص عليهم ! » . هذا هو « الحل » الذي يقترحه القاضي بالنسبة لطلاب المدارس الذين يتظاهرون ضد الاحتلال ، ومع ذلك يستمر في الجلوس على كرسي القضاة ويحاكم ويصدر الاحكام .

وتصف الحماية الفترة التي تحاول خلالها مقابلة المعتقل في السجن قائلة انها تسير في « طريق العذاب » حتى تصل الى المعتقل وحتى عندها يمنع المعتقل من التحدث اليها « خارج الموضوع » ، كان يصف لها مثلا أنواع التعذيب التي لاقاها . وكثيرا ما ينكر رجال الشرطة والحكم العسكري وجود المعتقل لديهم ولا يسمحون لها بمشاهدة

الشرطة باخلاء السكان العرب من ارضهم : فقد ميزت المحكمة العسكرية بين معتقلين من رفح ، متهمين بالتهمة نفسها فحكمت على الاول حكما جائرا وعلى الثاني حكما مخففا . واما السر في هذا التمييز فهو ان المتهم الثاني ابرز في المحكمة اوراقتا تثبت انه سيهاجر مع عائلته الى هندوراس ، « . . . فلم يكن هذا حكما تصدره محكمة ، بل كان جائزة لتشجيع النزوح » (ص ١٢٥) . واما من يعود الى الضفة الغربية ويحاكم بسبب ذلك فتكون عقوبته أشد اذا قال للقضاة : « لم اترف جريمة . لقد عدت الى وطني ! » .

٢ - الاعتقالات والتعذيب : ان تارئ كتاب غيليتسيا لانفر لا يملك الا أن يسأل نفسه بعد كل محاكمة تروي قصتها : كيف تستمر هذه الحماية بعملها بعد هذا النقل المتكرر . ولا تدل مرافعاتها وحججها على انها محامية فاشلة ، ولكن سلطات الاحتلال قررت لها ان تكون كذلك ، لان هذه السلطات في الواقع تصدر الاحكام بدون حاجة الى المحاكمة او محامي الدفاع والادعاء . هناك سياسة مرسومة تنفذ بدقة والمحاكمات لا يقصد منها الا التستر بفتاح القانون والقضاء من أجل تنفيذ سياسة الاحتلال .

ان الكاتبة تقدم البرهان القاطع على ان كل معتقل من المعتقلين العديدين الذين رافعت عنهم وزارتهم في السجن بعد غناء شديد ، تعرضوا هم وزملاؤهم لابشع أنواع التعذيب اثناء التحقيق . ولم يحدث أن صدق القضاة العسكريون كلام المعتقلين او محاميهم ولو مرة واحدة ، بل « صدقوا » دائما شهادات شرطة التحقيق والمخابرات حتى اذا صدف ان كانت علامات التعذيب ما زالت ظاهرة على جسم المعتقل ، وعندها يقول شهود الادعاء مثلا ان المعتقل « تزحلق على قشرة موز » او انه « فقد توازنه وضرب رأسه بالجدار » (ص ٣٩) . والقضاة « يصدتون » هذه الشهادات . وحتى اذا قدمت الحماية شكوى الى وزراء الشرطة والدفاع والداخلية ، يأتي الجواب دائما : « بعد التحقيق تبين ان للشكوى لا أساس لها من الصحة » ! . والواضح من عرض المحاكمات الكثيرة التي روتها لانفر ان